

دور الخبرة القضائية المحاسبية في الحد من جرائم الإحتيال المالي حالة شركة انرون
وجنرال إلكتروك

**The role of accounting judicial experience in reducing financial
fraud crimes the case of Enron and General Electric**

زواش زهير^{1*}، بن حركو غنية²

¹جامعة قسنطينة 2، الجزائر، Zoo.zouache@hotmail.fr

²جامعة خنشلة، الجزائر، ghaniabenharkou@gmail.com

تاريخ التسليم: 2019/09/30، تاريخ المراجعة: 2019/11/03، تاريخ القبول: 2019/12/24

Abstract

المخلص

This study aims at clarifying the role of legal accounting techniques in reducing financial fraud. to do so, We have relied on the analytical descriptive approach to clarify the concept of judicial accounting, its importance, its objectives and to clarify the overlap between it and the auditing, and to deal with its techniques which contribute to the detection of financial fraud, The study concluded that judicial accounting requires a set of accounting, auditing legal and investigative skills to reach facts, quantify damages and resolve disputes.

Keywords: legal Accounting Experience, Financial Fraud, Enron, general electric

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور تقنيات الخبرة القضائية المحاسبية في الحد من جرائم الإحتيال المالي، حيث إعتدنا على المنهج الوصفي التحليلي في تبيان مفهوم وطبيعة المحاسبة القضائية، أهميتها، أهدافها وتوضيح التداخل بينها وبين التدقيق، وتقنياتها التي تساهم في كشف جرائم الإحتيال المالي، وقد خلصت الدراسة إلى المحاسبة القضائية تتطلب مجموعة من المهارات المحاسبية والتدقيقية والقانونية ومهارات التحري بهدف الوصول إلى الحقائق وتكميم الأضرار وفض النزاعات، وذلك بإستخدامها لمجموعة من التقنيات تساعدها على تحقيق ذلك.

الكلمات المفتاحية: الخبرة القضائية المحاسبية، الإحتيال المالي، انرون، جنرال إلكتروك

1. مقدمة

شهد العالم العديد من فضائح الإحتيال والتلاعب والتضليل في القوائم المالية لكبرى الشركات المدرجة في البورصات العالمية، مما تسبب في إنهيار وإفلاس العديد منها وهذا ما خلق أزمة ثقة، ذات بعد أخلاقي ناتجة عن سيطرة الجشع والمصالح الخاصة، بين بيئة الأعمال ومهنة المحاسبة، ونتيجة لذلك زادت شكاوى المستثمرين والمقرضين والمساهمين حول وجود إحتيالات وتضليل في القوائم المالية، وإرتفاع معدل الدعوي القضائية والمنازعات ومن ثم زادت الحاجة إلى خبراء وإستشاريين في مجال المحاسبة والتدقيق للتحقيق والتقصي في صحة هذه الإدعاءات مما ساعد في اشتقاق مجال جديد في مراجعة الحسابات يعرف الخبرة القضائية المحاسبية والتي أطلق عليها العديد من التسميات منها: المحاسبة القضائية، المحاسبة الجنائية، محاسبة الطب الشرعي... وفي بحثنا هذه سنستخدم تسمية المحاسبة القضائية، وهي مهنة تستخدم علم ومهارات التدقيق المحاسبي من أجل كشف الأضرار المالية والتقرير عنها خدمتا للقانون لفض النزاعات وبصورة عادلة.

الإشكالية:

وأمام هذا الطرح يأتي السؤال التالي:

ما دور الخبرة القضائية المحاسبية في الحد من جرائم الإحتيال المالي؟

أهمية البحث:

وتكمن أهمية هذا البحث في أنه يمس منطقة بحثية هامة تعتبر همزة الوصل بين القانون والمحاسبة والتدقيق المالي ألا وهي مشكلة التحقيق في جرائم الإحتيال المالي والدور الذي تلعبه تقنيات وأساليب المحاسبة القضائية في الكشف عن هذه الجرائم المالية والتقرير عنها لفض النزاعات في المحاكم.

المنهج المتبع

للاوصول إلى الأهداف المرجوة والإجابة على التساؤل المطروح اتبعن المنهج الوصفي التحليلي استنادا إلى ما كتب حول المحاسبة القضائية وتقنياتها وكذا الإحتيال المالي وعناصره الرئيسية، وذلك بالرجوع إلى الدوريات والمراجع العلمية والمعلومات التي تم جمعها،

تقسيمات البحث:

وتم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث محاور رئيسية تضمن:

- المحور الأول: التأصيل والتوصيف المهني للمحاسبة القضائية
- المحور الثاني: جرائم الإحتيال المالي
- المحور الثالث: أشهر قضايا الإحتيال المالي (Enron, ge)

1. التأصيل والتوصيف المهني للمحاسبة القضائية

المحاسبة القضائية علم قائم متخصص في المجالات المحاسبية والتمويل والضرائب للتحري والتحقيق في قضايا قانونية وجنائية، حيث تساعد في الوصول إلى الحقائق وتقديم الإثباتات في فك النزاعات ذات الطبيعة المالية، من خلال هذا المحور سنتطرق إلى التأصيل التاريخي للمحاسبة القضائية وعرض ملامح تطورها وأهدافها في النقاط التالية:

1.1 التطور التاريخي للمحاسبة القضائية

تشير مختلف الأدلة والدراسات المحاسبية أن مهنة المحاسبة القضائية ليست حقل جديداً، فقد مورست في عصر الفراعنة من قبل أشخاص جديرين بالثقة لا يتأثرون بالنفوذ ويمكنهم التعامل مع المواقف الصعبة، يعملون على مراقبة مخزون الحبوب والذهب والموجودات الأخرى في خزائن الملوك ويطلق عليهم إسم "عيون وأذان الفراعنة" (الجبوري، 2013، ص:459)، وهناك حدث آخر يشير إلى وجود فكرة المحاسبة القضائية ففي عام 1817 تم تسجيل قضية إفلاس عرفت بقضية (Mayer ضد Sefton) والتي تم اللجوء إلى خبير محاسبي للتحقيق والشهادة في نزاع مالي بمحكمة كندية. وفي سنة 1842 نشر أول إعلان في صحف مدينة غلاسكو بإسكتلندا تم فيه دعوة للحكام والمحاكم والنحامين والمحاسبين للتحقق في بعض الأنشطة الإحتيالية في الأمور المالية (لفتة، 2016، ص:593)، وبعد هذا التاريخ تزايد الاهتمام بالمحاسبة القضائية نتيجة حاجة القضاء إليها وظهر ذلك واضحا عام 1900 بإعتماد ضريبة الدخل الإتحادية في الولايات المتحدة الأمريكية، مما أوجد طلبا للمحاسب القضائي وذلك بسبب التهرب من دفع هذا النوع من الضرائب، وبدأ ظهور الدعوات لمنح شهادة خبير قضائي، ويعد ما حدث في سوق الأوراق المالية الأمريكية عام 1929 دافعا قويا نحو الاهتمام بالجوانب القانونية للمحاسبة، ويمكن تحديد أهم الملامح التي تؤكد هذا التطور والإهتمام: (شعبان، 2015، ص:24)

- في عام 1947 نشر **Maurice Peloubet** مقالا بعنوان "المحاسبة القضائية: مكنها في إقتصاد اليوم" ومن المرجح ان يكون هو أول من إستعمل مصطلح المحاسبة القضائية؛
 - في عام 1982 أصدر **Francis C. Dykmen** أول كتاب بعنوان "المحاسبة القضائية: المحاسبة وشهادة الخبرة" وفي عام 1986 أصدر كتاب أخر بعنوان "المحاسبة التحقيقية" ثم كتاب "مراجعة الفساد والمحاسبة القضائية" عام 1987؛
 - قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (**AICPA**) بإصدار دليل الممارسة رقم (07) عام 1986 وذلك في ستة مجالات لخدمة المحاسبة القضائية (تحديد قيمة الأضرار، منع لإحتكار، التقييم والإستشارات العامة، المحابة والتحليلات)؛
 - تأسس المجلس الأمريكي للمحاسبين القضائيين في مارس 1997.
 - صدور أو عدد من مجلة المحاسبة القضائية في جامعة ليزيانا في عام 1998؛
 - في عام 2008 إزداد الزخم الحكومي والشعبي بضرورة وجود محاسبين قضائيين معتمدين بعد بداية الإنهيار الاقتصادي وإكتشاف تلاعب الشركات بالبيانات المالية المراجعة؛
 - في عام 2011 صدر قانون **Dood-Franck** وهو أهم قانون صدر للإصلاح المالي منذ قانون البورصات سنة 1933، حتى أصبحت المحاسبة القضائية علم يدرس في أكاديميات المحاسبة.
- وينضح جليا أن نمو المحاسبة القضائية كان في البداية كرد فعل نتيجة لنمو الفساد المالي بصفة أساسية نتيجة للفوضى المالية التي حدثت في كبرى الشركات العالمية خاصة مع تنامي تكنولوجيا المعلومات وإستخدام الأنترنت بداية بفضيحة شركة **Enron** سنة 2001 وما نتج عنها صدور قانون **Sarbanes-Oxley** سنة 2002 والذي يركز على إنشاء مجلس الرقابة على أعمال مراقبي حسابات الشركات المدرجة في البورصة الأمريكية، هذه الإنهيارات المالية التي حدثت لبعض الشركات العالمية الكبرى أثرت سلبا على سمعة ووظيفة المراجعة الخارجية وزيادة شكوك المستثمرين والمحاسبين والمقرضين في القوائم المالية مما إرتفع معدل المنازعات القضائية، ومن ثم زادت الحاجة إلى خبراء والمستشارين محاسبين للفصل في هذه القضايا.

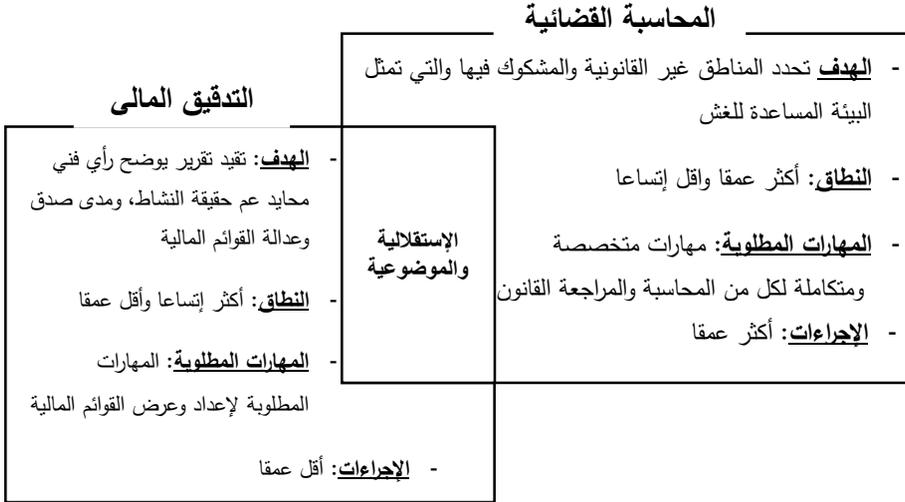
2.1 مفهوم المحاسبة القضائية

تعتبر المحاسبة القضائية حلقة الوصل بين المحاسبة والقانون من خلال توظيف المعرفة المحاسبية لخدمة القضاء أو لأعراض إستشارية قانونية في مجال المحاسبة، فمصطلح محاسبة قضائية يتكون من كلمتين (محاسبة، قضائية) حيث تستخدم كلمة قضائية بصفة عامة في محاكم القانون وهي تشير إلى الجناية، أم كلمة محاسبة فهي تقنية تعني بتصنيف وتسجيل وتلخيص الأحداث الاقتصادية وتحويلها إلى قراءات مالية، وقد وردت العديد من التعاريف للمحاسبة القضائية جاءت كلها للربط بين الكلمتين بل واعطتها معنى أكبر منها، ومن بين هذه التعاريف:

- يعرفها المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين على أنها " تتطوي على تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة وتدقيق الحسابات، والشؤون المالية، والأساليب الكمية، وأجزاء من القانون والبحوث والمهارات التحقيقية، لجمع وتحليل وتقييم أدلة الإثبات، وتفسير النتائج والتقرير عنها، حيث إن المحاسبة القضائية تؤدي على شكل شهادة أو إستشارة" (AICPA,2005)
- كما عرفت على انها "تطبيق المعرفة المحاسبية، القانون، تكنولوجيا المعلومات عن طريق مزيج مجموعة من التقنيات للبحث عن حالات الإحتيال المالي وتقييم البيانات المالية وفق المعايير المتعارف عليها وتقديم رأي وفق المبادئ المحاسبية المطبقة بهدف كشف الإنحرافات عن المعايير والتأكد من إستخدام ممارسات محاسبية والتدقيق بشكل مقبول عند إعداد البيانات المالية". (Crumbley,2001,P:01)
- وتعرف أيضا على "أنها جمع لمهارات مختلفة في عدة مجالات منها المحاسبة، القانون وعلم النفس بمختلف فروعه وتكنولوجيا المعلومات والإتصال، لتحقيق عدة أهداف أهمها المساعدة في مكافحة الغش ومقاضاته وتقييم الأعمال والحكم في حالات الإهمال المهني من قبل المحاسبين القانونيين وتقديم شهادة خبير للمحاكم". (قمبر، 2017، ص:205)

في ضوء ما تقدم يمكن تعريف المحاسبة القضائية على أنها وسيلة لتقديم خبرة إستشارة في شكل شهادة أما القضاء وذلك بعد التحقيق والتدقيق بإستخدام طرق وأساليب معايير محاسبة والتدقيق المتعارف عليها وتقدم رأي حول البيانات المالية ونشاط المؤسسة محل النزاع القانوني. يجب عند هذه النقطة التوضيح بأن هناك فرق بين المحاسبة القضائية والتدقيق المالي، لأن بينما جوانب مشتركة قد تعطي تصورا سطحيا في إمكانية أن تحل الواحدة محل الأخر في مواجهة تحديات المحاسبة المعاصرة ومنها الفساد المالي. والجدول الموالي يوضح ذلك

الشكل رقم 1: العلاقة بين المحاسبة القضائية والتدقيق المالي



المصدر: من إعداد فريق البحث

حيث نجد أن **الهدف من التدقيق المالي** هو فحص البيانات وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمقبولة قيولا عاما بعرض تقديم تقرير يوضح رأي المدقق بشكل فني محايد عن حقيقة النشاط ومدى صحة القوائم المالية بالإعتماد على أسلوب العينات أو الفحص الشامل، فالمدقق المالي يكون مسؤولا أما العميل أو أي أطراف أخرى يمكن أن تعتمد على البيانات المالية المنشورة في الوقت ذاته لا يعد مسؤولا عن إكتشاف الأخطاء والغش (الإحتيال) رغم ضرورة توفر نزعة الشك المهنية لديه. في حين **تهدف المحاسبة القضائية** إلى التحقيق في حالات الغش والإحتيال المالي وتوضيح مدى صحة الادعاءات المقدمة والأثار المترتبة عنها بالإستناد إلى الأدلة المالية وتحديد النقاط غير القانونية والمشكوك فيها في القوائم المالية عن طريق الفحص الشامل لبنود محددة من القوائم المالية وتقديم التوصيات المناسبة. فالخبرة القضائية في المحاسبة تتسم بضيق عملها وعمقه على عكس التدقيق المالي الذي يتسم بإتساع نطاقه وسطحيته.

إضافة إلى ان المحاسبة القضائية تتطلب مهارات متخصصة ومعرفة متكاملة في كل من المحاسبة والتدقيق والقانون وإجراءات التقاضي والتحقيق في المحاكم والجهات الأمنية في حين أن التدقيق يقتصر على المهارات والمعرفة في مجال المحاسبة والتدقيق (لفتة، 2016، ص: 596)، أما مصادر أدلة المدقق فهي من خلال عمليات المراقبة والفحص والملاحظة والتوثيق لتقديم التأكيد

المعقول، في حين أن مصادر الخبير القضائي من خلال عرض تفصيلي للبيانات المالية وغير المالية والبحث في السجلات وإجراءات تقصي الحقائق بواسطة تقنيات المحاسبة القاضية (Dahlia, 2008, P:116)

وتشارك المحاسبة القضائية والتدقيق في قضية الاستقلالية والموضوعية، التي تعد ركنا مهماً في عمل المحاسب القضائي والمدقق المالي، إلا أنها تعد صفة مشتركة بين المهنيين، وهناك جوانب أخرى مشتركة هي المعرفة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمعايير المحاسبية عموماً وكذلك القدرة على تفسير وتتبع المستندات والوثائق والسجلات المحاسبية فضلاً عن المعرفة والاطلاع الكامل على أنشطة الشركة محل الاهتمام وطبيعة الصناعة التي تنتمي إليها وعملياتها الداخلية وطبيعة التغيرات التي تفرضها بيئة الاعمال عليها(الفتة، 2016، ص:595)

ثالثاً: أهداف المحاسبة القضائية

تعود المحاسبة القضائية بمجموعة من المنافع على العديد من الجهات التي تستعين بخدماتها. وتعد المنافع، في حقيقة الأمر، أهداف تحققها المحاسبة القضائية، لان المنفعة التي تحققها الاخيرة هي ترجمة وتجسيد للهدف الذي تسعى للوصول اليه. وعليه يمكن تحديد أهداف المحاسبة القضائية بالآتي: (شعبان، 2015، ص:25)

- **التحري عن الغش المالي:** التحري والكشف عن العش في القوائم المالية، ويشمل ذلك مراجعة الحالات الفعلية للغش، وإقتراح طرق معالجتها، والمساعدة في حماية الأصول وإسترجاعها، والتنسيق والإستعانة بالخبراء في مجالات متعددة، وذلك في سياق الإجراءات اللازمة لتوفير الأدلة اللازمة لذلك، ويكون إما شفويًا أو في شكل تقرير أو كليهما معاً؛
- **دعم التقاضي:** وتشمل جميع المستندات لقبول أو رفض الادعاء، ثم مراجعة المستندات الملائمة لتكوين التقييم المبدئي للحالة، وتحديد مجال الخسارة وقيمتها، وفحص الأدلة المناسبة وتكوين الرأي في الغش المالي، من خلال إجراء التحليل، والتحقق من صحة إحتساب مبلغ التعويض المطالب به أمام المحكمة، بالإضافة إلى خدمات الشاهد الخبير: وتتمثل في الخدمات المهنية المقدمة في سياق إعطاء دليل سواء كان بصورة تقرير أو شفويًا أمام المحكمة حيث يقوم المحاسب القضائي بإبداء الرأي الفني والمالي إستنادًا إلى مهارته وخبراته؛
- **الخدمات الإستشارية:** وتتمثل في الخدمات المهنية المقدمة في سياق العمل كمستشار، محكم مالي، وسيط، وغيرها؛

- تسوية متطلبات التأمين؛
 - الكشف عن قضايا الإهمال المهني؛
 - تسوية المنازعات التجارية؛
 - دعم الحكومة، النظام، الإمتثال للقوانين
- ويتضح مما سبق أن المحاسبة القضائية تهدف إلى إيجاد الدليل المادي عن القائم بالغش أو الفساد ومقدار ومدى هذا الغش وذلك لدعم الدعاوي القضائية أمام المحكمة لمعاونة القضاء على إقرار الحق، وتحقيق العدالة، وبناء على ذلك يعد توفير دليل يساعد على كشف الغش ومحاربة الفساد المالي المنتشر في الشركات المختلفة من أهم أهدافها.

2. جريمة الإحتيال المالي

تعتبر ظاهرة الإحتيال المالي من الظواهر الواسعة الإنتشار وعلى نطاق واسع في العديد من الشركات مما يكلف هذه الأخيرة مبالغ كبيرة، ويتم ارتكاب جرائم الإحتيال المالي من قبل أطراف متعددة داخلية وخارجية، حيث يتضمن طرق ملتوية ومتنوعة تنطوي على الخداع والكذب ويؤدي إلى إلحاق الضرر بالأخرين من أجل تحقيق منافع شخصية، لذا من خلال هذا المحور سنتطرق إلى مفهوم الإحتيال المالي، أنواعه وعناصره.

1.2 مفهوم الإحتيال المالي

إن الإحتيال ينطوي على أنماط عديدة، ويخضع للظروف وتغيراتها، كما أن التعريف مهما بذل في صياغته من دقة فإنه لن يأتي جامعا لكل المعاني المطلوبة، وان جاء متوافقاً في زم نفقد لا يستمر في زمن آخر فهو يحظى باهتمام كبير من طرف الباحثين لذا تعددت مفاهيمه وإختلفت من شخص لآخر ومن ظرف لآخر حيث عرفته جمعية فاحصي الإحتيال المرخصين "ACFE" بأنه " أي أعمال غير مشروعة تتسم بالخداع، الإخفاء، أو خيانة الثقة، وهذه الأفعال لا تتوقف على تطبيق أو ممارسة التهديد بالعنف الجسدي. أو لتجنب عمليات التسديد أو فقدان الخدمات، أو لتأمين المنافع الشخصية او التجارية" (الجبوري، 2012، ص:593)

وقد عرفه قانون العقوبات الجزائري في المادة (372) الإحتيال والذي أطلق عليه مسمى النصب " كل من إستعمل أسماء كاذبة أو صفات كاذبة أو إستخدم وسائل احتيالية بهدف الإيهام بوجود نشاط وهمي أو سلطة أو إيمان غير حقيقي، او لإحداث الأمل أو الخوف في النجاح أو

وقوع حادثة أخرى وهمية، ويستلم تبعاً لذلك أو يتلقى أو يحاول تسليم أو تلقي أموال أو منقولات أو إلتزامات أو تصرفات أو أوراق مالية أو وعود أو مخالفات أو إبراء من إلتزامات وذلك بأحد من تلك الوسائل ناصبا أو محاولا النصب كل أو بعض تروه الغير"
وبلك فإن العناصر القانونية للإحتيال تتضمن:

- الكذب عن قصد؛
- التمثيل والتضليل؛
- إحداث الأمل أو الخوف الوهمي للضحية والإضرار بها؛
- حدث مادي.

وبذلك يمكن القول ان جريمة الإحتيال المالي تتضمن إستخدام مجموعة من أساليب الخداع والكذب والتضليل تؤدي إلى إلحاق أضرار بالمستثمرين ومستخدمي القوائم المالية من خلال العرض غير الصادق للقوائم والتقارير المالية التي يعتمدون عليها في قراراتهم الإستثمارية. وهذا من أجل تحقيق منافع شخصية على حساب هؤلاء.

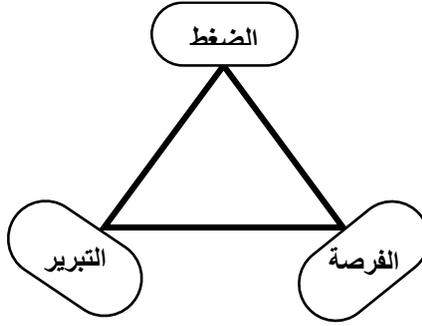
2.2 أنواع الإحتيال المالي

- تضم جرائم الإحتيال مجموعة كبيرة من الأنشطة قد تقسم بحسب القطاع أو وفقا لطرفي العملية وأشكال أخرى حيث: (شعبان، 2015، ص: 54-55)
- **حسب القطاع:** هناك عمليات الإحتيال الخاصة بالنوك، الشركات، شركات التأمين، الخاصة بالأوراق المالية وعمليات الإحتيال عبر الأنترنت؛
 - **وفقا لأطراف العملية:** الجرائم من قبل الشركات ضد المستثمرين والموظفين والمستهلكين، جرائم الموظفين ضد أرباب العمل، جرائم الشركات أو الأفراد ضد الحكومة، الجرائم الإلكترونية، جرائم من قبل المحتالين المتخصصين ضد المنظمات الكبرى؛
 - **من حيث القائمين عليها:** احتيال العاملين، احتيال الإدارة، إعداد تقارير مالية غير صحيحة، الإحتيال عن طريق سوء إستخدام الأصول؛ (درغام، 2017)
 - **أشكال أخرى:** الإختلاس، الإخفاء، إجمالي عمليات السرقة، التلاعب الاحتيالات، التزوير، إستخدام وثائق وحسابات وهمية، الإنتحال.

3.2 مثلث الإحتيال المالي

جريمة الإحتيال يجب أن تتوفر فيها مجموعة من العوامل المشتركة التي تكون حاضرة على جميع المستويات في أي وحدة إقتصادية تسمى "مثلث الإحتيال" والذي أستخدم لأول مرة سنة 1940 في دراسة طرف الباحث في علم الجريمة **Donald Cressey** من جامعة إنديانا في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ركزت هذه الدراسة على الإختلاس من خلال دراسة أجريت على أكثر من 200 سجين بتهمة الإختلاس وقد خلص إلى الأسباب التي تجعل الأشخاص الشرفاء يقدمون على ارتكاب جرائم الإحتيال والتي حصرها في ثلاث عناصر لا بد من اجتماعها معا لإرتكاب الجريمة وهي والتي يمكن تمثيلها في الشكل التالي: (vona,2008,p :07-08)

الشكل (02): مثلث الإحتيال



Source: Leonard W. Vona, Fraud Risk Assessment Building A Fraud Program, usa, 2008 p : 07

- **الفرصة:** (وجود ظروف مناسبة لإرتكاب جريمة الإحتيال) ويقصد بها الظروف المواتية التي تتيح للشخص الوصول إلى غايته وارتكاب عملية الإحتيال مع إعتقاده أنه سيفت من العقاب أو لن يكتشف أمره، وقد تكون هذه الظروف مرتبط بال شخص نفسه كقدرته على إدارة إجراءات الرقابة أو لديه مسؤوليات التفويض وقد تكون ظروف مساعدة مرتبطة بمحيط المؤسسة كضعف نظام الرقابة الداخلي وعدم فعالية الإشراف وضعف الضوابط في الفصل بين الواجبات، بالإضافة إلى الفرص الكامنة في طبيعة وحجم أو هيكل الأعمال. (الجبوري، 2013، ص:463)

- **الضغط:** (وجود الدافعية أو الحوافز لإرتكاب جريمة الإحتيال سواء من قبل الإدارة أو الموظفين) قد تكون ضغوط ناتجة عن جابن المالي أ عادات سيئة للشخص المحتال أو ضغوطات ناتجة عن بيئة العمل.
- **التبرير:** (وجود مبررات منطقية لإرتكاب جريمة الإحتيال) مع تفاوت الأسباب نجد دائماً أن التبرير يكون موجود وبشكل أساسي يعد التبرير قرار واعٍ من قبل مرتكبي الإحتيال لوضع إحتياجاتهم فوق إحتياجات الآخرين، ومن بين هذه التبريرات "أنا أقترض المال وسأعيده حالما أستطيع " أو " سيفهم الآخريين عندما يعرفون كم أنا أحتاج هذا" وبعد فترة من إرتكاب عملية الإحتيال نجد أن مرتكب الإحتيال يحاول وبصورة فعلية إقناع نفسه بأن العمل الذي يقوم به لا يعد خطأ وأنه لم يكن يسرق.

4.2 تقنيات المحاسبة القضائية

تعتمد المحاسبة القضائية على مجموعة من الأساليب والتقنيات التي تساعد فلي تنفيذ المهام الموكلة على الخبير القضائي، وخاصة في كشف عمليات الإحتيال المالي، ومن بين هذه التقنيات (قانون بنفورد، أدوات التدقيق بواسطة الكمبيوتر، التنقيب في البيانات، تحليل النسب، نظرية الحكم النسبي) وسنتطرق إلى أهم ثلاث طرق وهي:

أولاً: البحث (التنقيب) في البيانات

- من خلال هذه التقنية يتم إستخراج المعلومات من البيانات لإكتشاف الأنماط والعلاقات التي لم تكن معروفة من قبل، وذلك بالتنقيب في كمية كبيرة من البيانات بحثاً عن أي أنماط أو معلومات جديدة خفية أو غير متوقعة، وذلك بإستخدام ثلاثة أنشطة رئيسية هي: (قنديل، 2014، ص:54)
- **الإستكشاف:** ويتضمن الكشف عن المعرفة أو الأنماط الموجودة في البيانات مثل الإرتباط أو الإتجاهات او التباينات بدون وجود أو إفتراض مسبق حول ماهية النمط الذي سيتم إكتشافه دون علم مسبقة بالإحتيال؛
- **نماذج التنبؤ:** تستخدم لتقدير النواتج التي ينبغي الحصول عليها من قيم جديدة؛
- **تحليل الإختلاف (التباين):** إستخراج الإختلاف أو التباين من خلال القاعدة أو المعيار أولاً ثم بعدها يتم تحديد البنود التي تحيد عن المعيار أو القاعدة والتي تعد بمثابة الشواذ وتحتاج إلىالتقصي حوله.

وتعد تطبيقات التتقيب في البيانات بمثابة تطبيق يمكنه إستيراد البيانات من تطبيقات الزبون لتنفيذ الإجراءات التحليلية على البيانات، إذ إن إستعمال مثل هذه التطبيقات من الممكن أن يؤدي على إكتشاف الإحتيال، وقد تم تقديم هذه التطبيقات نت قبل بعض الشركات الرائدة في هذا المجال مثل شركة **Case Ware**. (الجبوري، 2013، ص: 468)

ثانياً: التدقيق بمساعدة الكمبيوتر

أي توظيف التكنولوجيا لخدمة اعمال التدقيق والخبرة القضائية لما توفره من وقت وجهد وتكلفة، حيث تساعد على تنفيذ أنواع مختلفة من إجراءات التدقيق لاسيما إكتشاف عمليات الإحتيال المالي ومن بين المزايا التي تشجع المحاسبين القضائيين على إستخدام برامج الكمبيوتر هي: (mehta,2007)

- إجراء إختبار تفصيلي لكافة المعاملات التجارية وأرصدة الحسابات، مما يساعد في الحصول على الأدلة اللازمة لإثبات عمليات الإحتيال؛
- تحديد عدم الإنسجام أو التذبذبات الكبيرة، فضلا عن تحديد المعاملات المتكررة، والمفقودة بغرض إكتشاف الإحتيال؛
- تمكن برامج الكمبيوتر من إستيراد البيانات من النظم المحاسبية، ومن شتى أشكال صيغ الملفات، والأهم تحافظ على سلامتها دون تعديل لو تغيير مما يساعد على حناية الأدلة؛
- يمكن للبرامج إعادة إجراء الحساب بغرض التأكد من دقة النظم المحاسبية المؤتمتة، إضافة إلى حساب النسب التحليلية.

وتتضمن برامج المحاسبة القضائية مجموعتين مختلفتين من البرامج وهي: برامج إستخراج البيانات لتعمل على كافة سجلات قواعد البيانات للشركة مثل الفواتير والرواتب...، وبرامج التحليل المالي التي تعمل على إستخدام الكشوفات المالية السنوية والفصلية والشهرية، وتحديد النسب بين مختلف الحسابات.

ثالثاً: تحليل النسب

تعد هذه التقنية من التقنيات الأخرى المفيدة في كشف الإحتيال من خلال إحتساب تحليل البيانات للحقول الرقمية الرئيسية، فكما هو الحال بالنسبة للنسب المالية التي تعطي مؤشرات عن الوضع المالي للشركة، فإن نسب تحليل البيانات تعكس ما إذا كان هناك إحتيال من خلال ربطه مع

الأعراض الممكنة للإحتيال من بين أكثر النسب إستخداما هي (نسبة أعلى قيمة إلى أدنى قيمة، نسبة أعلى قيمة لثاني أعلى قيمة ونسبة العالم الحالي إلى العام السابق) فتحليل النسب يساعد في تقدير المصاريف من خلال تحديد العلاقة بين تكاليف معينة وبعض مقاييس الإنتاج المستخدمة مثلا: إذا كانت تكلفة الوحدة المباعة من إحدى سلع الشركة يمكن تقديرها بنسبة 35% من إيرادات المبيعات، همدها يمكننا إستعمال هذه النسبة لتحديد مبلغ معقول لكلفة البضاعة المباعة عند فقدان السجلات المحاسبية للشركة قيد التدقيق. إن هذه الطريقة تعتبر الأقل تكلفة من بين طرق وتقنيات المحاسبة القضائية مع سهولتها وقدرتها على إجراء المقارنات اللازمة، إلا ان إستخدامها يتطلب الدراية الكافية والخبرة من طرف المحاسب القضائي.

من خلال ما سبق نلاحظ أن لكل تقنية مزايا وعيوب خاصة بها، لذا يجب على المحاسب القضائي إستخدام أكثر من تقنية في آن واحد بهدف زيادة نسبة التأكيد والثقة والموضوعية والحصول على أدلة أكثر التي يمكن الإعتماد عليها في إثبات عمليات الإحتيال المالي

3. أشهر قضايا الإحتيال

1.3 شركة Enron

بداية عام 2001 جاء ترتيب شركة Enron كسابع أكبر شركة من حيث الربحية في الولايات المتحدة الأمريكية غير أنها في نفس العام 2001 انهارت وتقدمت بطلب الحماية من خلال الفصل الحادي عشر من قانون الإفلاس الذي يعطيها الحق في إعادة الهيكلة بدلا من الخروج كلية من السوق وهو نوع من أنواع الإفلاس، حيث اعتبرت هذه الحالة من أكبر حالات الإفلاس في التاريخ لشركة أمريكية. فلقد لعبت شركة Enron دور صناع السوق في عقود المشتقات المتداولة في الأسواق غير المنظمة أي العقود المتداولة خارج البورصة، في الوقت الذي لم تكن فيه مطالبة بالإفصاح عن حجم المخاطر المصاحب لتلك العمليات. (مناع، 2014، ص: 236)

بدأت قصة الانهيار منذ أن قامت الشركة بإسناد مهمة الحسابات إلى مكتب المراجعة (Arthur Anderson) آرثر أندرسون لتدقيق الحسابات داخل الشركة، ولم تقم اللجنة إلا بمراجعة خاطفة سريعة لتلك الصفقات، وقد كانت شركة Enron أبرز الشركات التي انهارت في الولايات المتحدة الأمريكية، و كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي، حيث كان سعر سهم

الشركة في 1/1/2001 يباع بما يزيد عن 90 دولار للسهم الواحد، ومنذ ذلك التاريخ وحتى مطلع صيف 2001 خضع أداء شركة للمراجعة من قبل 19 شركة من شركات البحوث الاستثمارية، حيث منحتها 12 شركة توصية الشراء بقوة، في حين منحتها 5 شركات أخرى توصية الشراء، إضافة إلى أن التقرير السنوي للشركة عام 2000 أشار إلى أن مراجعها لم يتوصل إلى أي مشكلات محاسبية جوهرية، لكن أعلن في 04 أوت 2001 عن استقالة رئيس الشركة بعد ستة أشهر من منصبه لأسباب شخصية، وفي 16 أكتوبر 2001 أفصحت الشركة عن خسائر الثلاثي الثالث من العام وانخفضت على أثرها قيمة السهم إلى 33 دولار، وفي 28 أكتوبر ومع ظهور مشكلات مع الشركات المشتركة، التي استخدمتها شركة Enron بهدف الوصول إلى سوق رأس المال والاحتماء من المخاطر، وفي هذه الأثناء تعرضت قيمة أسهم الشركة لانهايار تام ، وطلبت SEC في 22 أكتوبر 2001 معلومات عن الوحدات خارج ميزانية الشركة، وانخفض سعر سهمها إلى حوالي 20 دولار، وفي 12 نوفمبر من نفس السنة أعلنت الشركة عن أرباحها المعدلة عن الفترة 2000 / 1997 مما أدى إلى خسائر بقيمة 600 مليون دولار، وانخفض إثر ذلك سعر سهمها إلى ما يقارب 8 دولار، وفي 2 ديسمبر تقدمت الشركة بإجراءات إفلاسها وأصبح سهمها بلا قيمة. (محروس، 2016، ص: 30-31)

إن التحقيقات التي تمت كشفت أن شركة Enron:

- اعتماد على العمليات المقيدة خارج الميزانية التي يصعب اكتشافها لتصبح بذلك وسيلة لإخفاء مقنن للمعلومات وهي تعتبر إحدى الثغرات المالية المحاسبية التي استفادت منها الشركة.
- استخدمت الكثير من الأساليب المحاسبية شديدة التعقيد والتي تسمى بأساليب تضخيم الأرباح المخالفة للحقيقة بهدف الحفاظ على إرتفاع أسعار أسهمها إضافة إلى رفع قيمة الإستثمارات مما يعطي الإنطباع بالنجاح الشديد للشركة؛
- إستخدمت الشركات المشتركة والتي تمتلك فيها حصص كبيرة فيها في جانبيين: الجانب الأول تحويل الخسائر من دفاترها إلى دفاتر تلك الشركات، والجانب الثاني تقيد أي تدفقات تأتيها من هذه الشركات كإرادات إستثمارية؛
- عدم الإفصاح الكافي عن تلك الممارسات المحاسبية السابقة وذلك بسبب وجود تضارب المصالح بالنسبة لمديري Enron الذين قاموا أيضا بإدارة تلك الشركات المشتركة، وهذا سيؤدي لكشف إحتيال كبار مسؤولي الشركة في إثراء أنفسهم؛

- عدم بذل العناية الواجبة لفحص ومراجعة القوائم المالية والحسابات الختامية، من طرف مكتب المراجعة (Arthur Anderson) و إنما الاهتمام فقط بالأتعاب وتحقيق ما يربوا إليه مجلس الإدارة من أهداف في تضليل مستخدمي القوائم المالية والحفاظ على مكاسبهم الشخصية؛
- شركة التدقيق (Arthur Anderson) كانت تعمل عدة أعمال مزدوجة فهي من جهة المدقق الخارجي لشركة انرون ومستشارها المالي من جهة أخرى. والغريب أنها كانت تمثل جهاز الرقابة الداخلي للشركة أي تراقب نفسها بنفسها وتتلقى مبالغ كبيرة جدا تجاوزت الأجر المتعارف عليها؛ (القشي، 2005، ص: 11)
- كما أن مجلس الإدارة أخفى معلومات في غاية الأهمية كان من الممكن أن تؤدي معرفتها إلى اتخاذ بعض الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب.

1.4 قضية شركة جنرال إلكتريك (ge)... هل هي أنرون الجديدة 2020؟

شركة ge الأمريكية هي الشركة الأكثر نجاحا على مدى 127 عاما تتعرض لضغوط كبيرة على خلفية تقرير المحقق المالي هاري ماركوپولس في 15 أوت 2019 الذي يتهم فيه الشركة بالتحايل والتلاعب في قوائمها المالية على مدى السنوات الماضية والتي وصفها في بداية تقريره بانرون الجديدة (Genron)، هذه الشركة التي تعتبر أيقونة الصناعة الأمريكية وهي أحد أعضاء وهي أحد أعضاء 12 الأوائل لمؤشر (Dowjones) وهي آخر من خرجت من المؤشر في منتصف سنة 2018. أشار التقري إلى العديد من التجاوزات والأخطاء المحاسبية التي ارتكبتها إدارة الشركة في سبيل تضليل المساهمين وأصحاب المصالح. وذكر أن الشركة تمتلك تاريخا طويلا من الاحتيال المحاسبي يعود إلى عام 1995 عندما كان يديرها جاك ويلش مشيرا إلى أن هذه المخالفات ستقود الشركة نحو الإفلاس لا محالة.

جاء تقرير ماركوپولس في 175 صفحة والذي عمل على إنجازه مع فريقه على مدار 7 أشهر (markopoles, 2019) أكد من خلاله بأن إحتيال ge أكبر بكثير من قضية انرون 2001 فقد بلغت قيمة الإحتيال 38 مليار دولار أي ما يعادل 40% من القيمة السوقية للشركة في حين ان التدفقات النقدية التشغيلية لا تتعدى 495 مليون دولار، وأن رأسمال العامل سالب بقيمة 20 مليار دولار في نهاية سنة 2018، كما أكد على أن نسبة الديون إلى حقوق المساهمين الحقيقية هي

1:17 وليس 1:3 وهي نسبة كبيرة جدا على عكس ما تفصح عنه الشركة، كما جاء في التقرير أن ge قد أخفت ما قيمته 9 مليار دولار من الخسائر في شركتها (Baker Hughes). وقد شهدت الشركة تراجع في قيمة أسهماها بنسبة 70% منذ جويلية 2018 إلى جويلية 2019 أي إنخفاض بقيمة 200 مليار دولار في غضون عامين، كما ان أرباح الشركة إنخفضت في الثلاثي الثاني من 2019 إلى 61 مليون دولار في مقارنة بالثلاثي الثاني من سنة 2018 الذي حققت فيه أرباح تقدر بـ 615 مليون دولار.

ويؤكد ماركوبولس على انه لا يمكن الإعتماد على الإفصاحات التي تقدمها الشركة معيدا إلى الذاكرة قضية انرون حيث أشار إلى أن قيمة إحتيال ge تفوق قيمة إحتيال Enron و worldcom مجتمعين وأن ge إستخدمت نفس الأساليب المحاسبية التي إستخدمتها Enron في قوائمها المالية:

- أرباح وهمية؛
- إيرادات وهمية؛
- قوائم مالية خاصة.

تخضع "جنرال إلكتروك" بالفعل حالياً للتحقيق من جانب وزارة العدل وهيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكيتين؛ بسبب مخالفات محاسبية محتملة تشمل 22 مليار دولار حصلت عليها الشركة في الربع الثالث بعد عمليات استحواذ في قطاع الطاقة.

ويؤكد ماركوبولس في تقريره على أن ge على بعد خطوة واحدة من الإفلاس نهاية عام 2019 أو بداية عام 2020 ويتوقع ان تطلب حمايتها من الإفلاس بسبب الضغوط الكبيرة على مالية الشركة. فهل حقا سيحدث هذا؟

4. خاتمة:

إن مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات كغيرها من المهن لها دورها ومكانتها وأهميتها في المجتمعات سواء النامية منها أو المتطورة، وذلك للدور المهم والمميز للمهنة في تنمية وتطوير الاقتصاديات المحلية عبر ما توفره من معلومات مناسبة تشكل الأساس لعملية اتخاذ القرار المالي والاقتصادي من قبل الكثير من مستخدمي هذه المعلومات، ولكن في ظروف مختلفة قد تكون هناك اخطاء أو غش لا يمكن للمدقق اكتشافها بسبب طبيعة عمله، لذلك كان لزاما للجوء الى خطوات متقدمة للكشف عن هذه الاخطاء والتي قد يترتب عليها ما يسمى بالجنحة أو الجناية، وهو بدوره سيؤدي الى اللجوء الى المحاكم في فض النزاعات أو غيرها مما يتطلب شهادة الخبير وهو

المحاسب القضائي . ولقد تنامي هذا المفهوم بالسنوات الاخيرة بما يسمى المحاسبة القضائية والتي تتطلب مجموعة من المهارات المحاسبية والتدقيقية والقانونية ومهارات التحري بهدف الوصول إلى الحقائق وتكميم الأضرار وفض النزاعات، وذلك بإستخدام مجموعة من التقنيات مثل تقينه التتقيب في البيانات وإستخدام برامج الكمبيوتر، لذا وجب الإهتمام أكثر بمهنة المحاسبين القضائيين وإدراجها ضمن البرامج العلمية في الجامعات المحلية.

5. قائمة المراجع:

1. شعبان، إنعام عثمان.(2015). مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لإكتشاف حالات الإحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية (من وجهة نظر مدقي الحسابات بمكاتب التدقيق والمحكمين الماليين المعتمدين لدى وزراء العدل ونقابة المحاسبين لقطاع غزة).رسالة ماجستير: كلية التجارة الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
2. قمبر، جميلة سعيد.(ديسمبر 2017). إستخدام تقنيات المحاسبة الجنائية لمكافحة الفساد المالي-دراسة تحليلية لآراء عينة من الأكاديميين والمحاسبين ومراجعي الحسابات بمدينة الزاوية، *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*. (العدد 08).
3. قنديل، ريا إبراهيم عيسى.(2014). المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية. الأردن: رسالة ماجستير غير منشورة جامعة جدارا.
4. درغام، ماهر موسى، وزقوت، نسيم إبراهيم.(2017). ، إستخدام إشارات خطر التدقيق في تحسين فعالية التدقيق الخارجي لإكتشاف الإحتيال المالي (دراسة تطبيقية على مكاتب التدقيق في قطاع غزة)، *مجلة اقتصاد والتجارية*. المجلد 25.(العدد 03).
5. لفته، منال حسين صالح.(2016). إستخدام تقنيات المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيرها على القوائم المالية. *مجلة الدنانير*. المجلد 01. (العدد 08).
6. الجبوري، نصيف جاسم، والخالدي، صلاح هادي محمد.(2012). إستعمال قانون بنفورد في إكتشاف عمليات الإحتيال المالي. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*. المجلد 18.(العدد 68).
7. الجبوري، نصيف جاسم، والخالدي، صلاح هادي محمد.(2013). دور المحاسبة القضائية في إكتشاف عمليات الإحتيال المالي. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*. المجلد 19. (العدد 70).

8. محروس، عارف رمضان.(ديسمبر 2016). الأزمة المالية وانعكاساتها المحاسبية دراسة تحليلية. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*. (العدد 06).
9. مناع، ريمة، لعرابة، مولود.(2014). أثر جودة المعلومات المالية والإقتصادية على إستقرار النظام المالي، *مجلة دراسات إقتصادية*. (العدد 01).
10. القشي، ضاهر شاهر.(2005). إنهيار بعض الشركات العالمية وأثرها على بيئة المحاسبة. *المجلة العربية للإدارة*. المجلد 25. (العدد 02).
11. ahliaGray,Forensic.(2008).Accounting And Auditing: Compared And Contrasted To Traditional Accounting And Auditing. *The American Journal of Business Education*,V.1,(N.2)
12. AICPA.(2005). *Forensic And Litigation Services Committee Developed The Difinition* .
13. Crumbley, Larry; Apostolou, Nicholas.(2002).”Forensic Accounting: A New Growth Area in Accounting” *The Ohio CPA Journal.Ohio Society of Certified Public Accounting*.
14. Vona, Leonard.(2008). *Fraud Risk Assessment Building A Fraud Program, USA*.
15. Mehta, G.S, Mathur, Tarun.(2007). Preventing Financial Fraud Through Foresic Accounting, *Journal of the Institute of Chartered Accountants of India*. vol 55 ,(No 10)